# السيوف المغلولة 2
# الكويت والسعودية...حلف الشك

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

# السيوف المغلولة 2
# الكويت والسعودية...حلف الشك

وحدة البحوث ـ مركز طوى للدراسات السعودية

جاء في فتوى للشيخ حسن  بن حسين، حفيد مؤسس المذهب الوهابي محمد بن عبد الوهاب: "وقد ظهرت شعائر الشرك في الكويت والزبير ظهورًا جليًا..". ويضيف (وتحقّق لدينا أن أهل الزبير والكويت يذبحون الذبائح للجن، ولا ينكره منهم منكر).
ويقول عن أهل الكويت والزبير "ويعرف من حالهم عدم تكفير السلطان وجنود من الروم العثمانية واعتقادهم أنّهم إسلام وهذا بهم كفر". وقال عن أهل الكويت: "إنهم انتقلوا من بلاد المسلمين إلى بلاد المشركين، وهذه النقلة ردّة عن الإسلام بمجردها".
ويروي المؤرخون لسيرة الكويت وعلاقتها بالشقيقة الكبرى أن أهل الكويت وحكّامها لم يكونوا على وفاق مع الحركة الوهابية، التي كفّرتهم وأحلّت غزوهم واحتلال أراضيهم ونهب بيوتهم ومصادرة أملاكهم.. وكانت مجالس أهل الحكم في الكويت حافلة بألوان التهكم والنقد ضد الوهابيين ونعتهم بالجهل والتعصّب. وكان الوهابيون يرون في الكويت بلاد شرك وردّة، وعليهم الإنابة الى الله وإلا أصبحوا طعمًا لسيوفهم بذريعة الكفر.
في عام 1787 قام عبد العزيز بن محمد بن سعود بتأسيس بيت إمارة، وإيجاد نظام حكم يقوم على مبدأ التوريث، أو ما يُسمى بولاية العهد فنصّب إبنه سعودًا خليفة له مدعومًا من مؤسس المذهب الوهابي محمد بن عبد الوهاب، وأرسى معه مشروع الفتح القائم على تكفير دول الجوار وشرعنة احتلالها. وفي السنة التالية أغار الوهابيون على الكويت واحتلوها ثم واصلوا زحفهم نحو الشمال فحاصروا بغداد، وكانوا يريدون الإستيلاء على كربلاء، وعلى قبر الحسين بن علي، حفيد رسول الله صلى الله عليه وآله لهدمه ومنع زيارته في سياق مشروع فرض المذهب الوهابي على السكّان في المناطق المحتلة..
ويورد ابن بشر في الجزء الأول من كتابه (عنوان المجد في تاريخ نجد) أحداث سنة 1212 للهجرة (الموافق سنة 1797): "وفيها غزا منّاع أبا رجلين الزغبي

بجيش من أهل الإحساء بأمر عبد العزيز وقصد بلد الكويت فعبّى لهم كمينًا وأغار على سوارحهم فأخذها فخرج عليهم أهل البلد فناشبوهم القتال ثم خرج عليهم الكمين فانهزم أهل البلد وقتل منهم نحو عشرين رجلًا". فاستولت قوات عبد العزيز على الكويت تمهيدًا لفصلها عن الدولة العثمانية، وعمد الى نشر مذهب الوهابية بقوّة السلاح وإزالة معالم المذاهب الأخرى، إلا أن أهلها قاوموا مخطط عبد العزيز وتمسّك أهل الكويت بعقيدتهم الإسلامية على مذهب الإمام مالك..

## ابن سعود في الكويت

بعد أن بسط آل الرشيد سيطرتهم على نجد، غادر الأمير عبد الرحمن آل سعود وإبنه عبد العزيز، المعروف بابن سعود، وأفراد من أسرته إلى قطر وأقام فيها برهة ثم انتقل إلى الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح الذي تولى السلطة سنة 1896. كانت الخصومات داخل البيت السعودي قد شجّعت أمير حائل محمد بن الرشيد على إرسال قواته إلى الرياض والسيطرة عليها وتنصيب أمير عليها. وبعد معركة المليداء في 24 يناير سنة 1891 انهزم عبد الرحمن بن فيصل آل سعود، والد عبد العزيز، في معركة حريملاء فغادر الرياض مع أسرته إلى بادية آل مرّة والعجمان قرب الأحساء، وأرسل إبنه عبد العزيز لمفاوضة المتصرّف العثماني للبت في شأن إقامتهم في الأحساء فرفض طلبه، فأرسل عبد الرحمن إلى حاكم الكويت محمد بن صباح يطلب منه السماح له بالإقامة في الكويت فاعتذر خشية إثارة ابن الرشيد ورفض الدولة العثمانية، فأقام مع أسرته في البادية ما يربو عن نصف عام، ثم انتقل إلى قطر، ولكن الخلاف بين الدولة العثمانية وشيخ قطر، قاسم بن ثاني جعل الدولة العثمانية توافق على انتقال عبد الرحمن آل سعود وأسرته إلى الكويت ليكون تحت أنظارها، فانتقل في عام 1893 إلى الكويت..وأجرى الشيخ مبارك الصباح مرتبًا شهريًا لعبد الرحمن آل سعود مقداره 30 ريالاً ومسكن يؤويه وأسرته.
كان عبد العزيز آل سعود حينذاك في السن الثامن عشرة من عمره، فعاش مع عائلته في أحد البيوت التابعة لأسرة آل الصباح، فيما كان حاكم الكويت الشيخ مبارك يواجه تحديات التجاذب السياسي الحاد بين الدولة العليّة ومحاولة التموضع لتجنيب عرش آل الصباح من الإنهيار، فطلب من الانجليز توقيع معاهدة حماية. وبرغم من رغبة بريطانيا في هذا النوع من المعاهدات التي

تضمن لها هيمنة على الكويت، إلحاقًا بمنطقة نفوذها في العراق، فإنها تريثّت بعض الوقت للحيلولة دون إثارة شكوك الدولة العثمانية، فاكتفت بريطانيا بنفوذ سياسي في الكويت في العلن، مع التنسيق السري مع الأسرة الحاكمة.
ولكن ما لبثت بريطانيا أن أفصحت عن مصلحتها في الاتفاق مع الشيخ مبارك الصباح، بعد أن أثبت عزمه على الإلتزام بالإتفاق مع ظهور علامات تراخي في مجال النفوذ العثماني في منطقة الخليج، بعد أربعة قرون على ادارتها للمنطقة.
وقرر الشيخ مبارك الخروج على الدولة العثمانية، مع ابقاء الإرتباط الشكلي بها تجنّبًا لردود الفعل على المستوى الإسلامي. يضاف إلى ذلك بروز تحديّات جديدة أمام بريطانيا بعد الاعلان عن مشروع سكة الحديد بإدارة ألمانية يمتد من برلين إلى بغداد ويصل إلى الكويت في مرحلته النهائية. روسيا القيصيرية هي الأخرى بدأت تتطلع نحو مد نفوذها إلى المنطقة مستفيدة من علاقاتها مع بلاد فارس، تمهيدًا للوصول إلى مياه الخليج.
وفي عام 1899، عقدت بريطانيا مع الشيخ مبارك الصباح معاهدة حماية سريّة، ولكن الأتراك عرفوا بها فيما بعد الذي أثار غضبهم، ولكن ضعفهم حال دون ترجمة الغضب الى عقاب فعلي ضد حاكم الكويت، فاقتصر طلبها على رفع العلم العثماني فوق قصر الحكم تعبيرًا عن ولائه للدولة العثمانية.
وكتب لوريمر، الموظف البريطاني في حكومة بريطانيا في الهند في زمن الإستعمار وأحد أبرز المؤرخين الجغرافيين والمتخصص في شؤون الخليج وصاحب موسوعة (دليل الخليج) مايلي:
(لقد طلبت بريطانيا من الشيخ مبارك أن يبدل عَلَمَه ولكنّه فضّل إبقاءه على حاله على اعتبار أنه رمز إسلامي على الرغم من المضايقات التي كانت تلقاها السفن الكويتية من السلطات الإيرانية عند مرورها بموانئها، وعندما أنزل الإنجليز قواتهم في البصرة في بداية الحرب في نوفمبر سنة 1914 الذي أدى إلى انسحاب الأتراك من منطقة شط العرب، أبدلت الكويت علمها بعلم قاعدته حمراء كتبت داخلها كلمة (كويت) باللون الأبيض واستمر رفع هذا العلم على السفن الكويتية والدوائر الرسمية حتى عام 1962).
وفي 29 يوليو سنة 1913 وقعت بريطانيا وتركيا اتفاقية حول منطقة الخليج، ولكن الحرب العالمية الأولى عطّلت المصادقة عليها. وبموجب الإتفاقية تمّ تحديد المناطق الخاضعة تحت سيادة أسرة آل الصباح، والتي تمتد من قرب صفوان وأم قصر شمالًا والقرعة غربًا وجبل منيفة جنوبًا..على أن تبقى الكويت تحت

سيادة الدولة العثمانية ولكن دون التدخّل في شؤونها ولا ترسل الجند إليها، وأن تعترف الدولة العثمانية بالإتفاقيات التي سبق لشيخ الكويت توقيعها مع بريطانيا. في حقيقة الأمر، إن السيادة العثمانية على الكويت كانت شكلية، وبحسب ساطع الحصري في كتابه (البلاد العربية والدولة العثمانية): (لم يُترَك في الكويت أي أثر للسيادة العثمانية سوى كلمة السيادة).

كان عبد العزيز حينذاك يعيش في أحد البيوت التي خصّصت لوالده عبد الرحمن وأبنائه وأفراد أسرته. ولكنه بدأ يفكر في النفاذ إلى قلب الإنجليز عبر حاكم الكويت الشيخ مبارك. ومع بلوغ عبد العزيز سن العشرين قرّر أن يفاتح مبارك الصباح بما هو عازم عليه، وأراد منه تسهيل مهمة اللقاء مع الإنجليز طلبًا للدعم. كانت الخصومة المشتركة لأمير حائل ورئيس قبائل شمر عبد العزيز الرشيد عاملًا جامعًا بين مبارك الصباح وعبد العزيز آل سعود. هيأ مبارك الصباح جيشًا لمقاتلة إبن الرشيد، فوقعت معركة الصريف المشهورة في 18 مارس سنة 1901 بين إمارة الكويت وإمارة حائل في الصريف شمال شرق بريدة، انتهت المعركة بانتصار عبد العزيز الرشيد وهزيمة قوات مبارك الصباح.

وبرغم من وصول قوات الصباح والقبائل المتحالفة معه بما في ذلك قوات بقيادة عبد العزيز آل سعود الى قلب نجد، فإن إبن الرشيد اعتمد خطة عسكرية محكمة باستدراج القوات إلى مكان ينقطع فيه المدد عنها. قلّل مبارك الصباح من شأن جيش ابن الرشيد، ولكنّه تفاجأ بالنتائج، فقد ابتدأت المعركة من مخيم مبارك الصباح وبدأ جيشه بالتراجع حتى وصل الصريف وانهزم جيشه وتشتت. وكان ابن رشيد قد طلب قبل يوم من اندلاع القتال أداء رقصة العرضة المخصصة لإثارة الحماسة في نفوس الجند، فصار كل مقاتل يودّع أهله وإخوانه وأصحابه تعبيرًا عن الإستعداد للتضحية، ثم هجم بالخيالة على جيش مبارك، فدارت الحرب سجالًا، إلى أن مالت كفّة الحرب لصالح إبن رشيد، وهربت فلول مبارك الصباح ومعه عبد العزيز فيما سقط ما يقرب من ألف وثلاثمائة قتيل ولم يعد من المقاتلين الى الكويت سوى مائة وخمسين مقاتلًا، وكان من بين القتلى شقيق مبارك الصباح. وحين عاد الأخير إلى الكويت لم يكن معه سوى إثنين من خدّامه وكان ذلك في 31 مارس سنة 1901.

تسببت هزيمة الصريف في إحداث صدمة عنيفة لمبارك الصباح وعبد العزيز آل سعود. وفي مطلع عام 1902 قاد عبد العزيز كتيبة عسكرية انطلاقًا من الكويت مؤلفة من أربعين مقاتلًا من أقربائه وأتباعه، وزوّدهم مبارك الصباح بأربعين ناقة وثلاثين بندقية ومائتي ريال وبعض الغذاء، كما يذكر ذلك أمين

الريحاني في كتابه (تاريخ نجد)، وبعد شهر جاء سعد، أخ عبد العزيز، ومعه مائة مقاتل وذخائر كما يذكر فؤاد حمزة في كتابه (البلاد العربية السعودية).
توجّه عبد العزيز إلى الرياض واقتحم قصر المصمك الذي كان يقطنه أمير الرياض المعيّن من ابن الرشيد والمدعو عجلان بن محمد العجلان، وذلك في 15 يناير سنة 1902.
تجاهل ابن الرشيد الحادثة، اعتقادًا منه بأنه قادر على إحباطها بسهولة، ولكن ما لبث أن جمع عبد العزيز القبائل وجاءه المدد من الكويت عدّة وعتادًا وبدأ يوسّع نفوذه في نجد..وكانت معركة روضة المهنا سنة 1906 حاسمة في تغيير موازين القوى في نجد ولاحقاً في شبه الجزيرة العربية، حيث وقع قائد آل الرشيد وأمير حائل المعروف بالشجاعة والبأس والنفوذ عبد العزيز بن متعب الرشيد في كمين وانهمر عليه الرصاص من كل جانب فسقط قتيلًا.
تبدّل المشهد السياسي والعسكري في وسط وشمال شرقي الجزيرة العربية بموت ابن الرشيد، وبدأ عبد العزيز يتطلع نحو توسيع نفوذه في منطقة نجد. وفي هذه الاثناء برز من يقدّم له العون على تحقيق أحلامه، فكان المعتمد البريطاني في الكويت الكابتن شكسبير الذي بقي في الكويت في الفترة ما بين 1909 - 1914.
ونجح مبارك الصباح في تسويق عبد العزيز للكابتن شكسبير، الذي سأل عن قوة ونفوذ إبن سعود وإبن الرشيد في نجد، فكان جواب مبارك الصباح أن إبن سعود يحظى بدعم وتأييد غالبية القبائل في نجد، ثم عرض حاجة عبد العزيز للمال والمؤن والعتاد، وقال مبارك بأن قوة العربي تكمن فيما يملك من الرجال والخيول وأن على بريطانيا المبادرة لتسليح ابن سعود قبل أن تنجح الدولة العثمانية في تسليح إبن الرشيد.
بدأ الكابتن شكسبير يولي اهتمامًا خاصًا بابن سعود، وصار يبعث تقاريره الى رؤسائه البريطانيين يستحثهم على توفير كل أشكال الدعم لابن سعود، وفي الوقت نفسه عبّر عن رغبته في لقاء عبد العزيز في الكويت. وفي أوائل العام 1910 نجح مبارك الصباح في ترتيب لقاء بين عبد العزيز وشكسبير في الكويت وتواصلت اللقاءات بينهما لاحقًا. وفي عام 1914 انتقل شكسبير من وظيفته كمعتمد سياسي في الكويت وعيّن كضابط سياسي في المنطقة. وبعد احتلال بريطانيا البصرة في نوفمبر سنة 1914 أصبح شكسبير مستشارًا سياسيًا لقائد الحملة السير برسي كوكس، وكان قبل ذلك يشغل منصب الوكيل السياسي للخليج ومقره في بوشهر. نال شكسبير إعجاب عبد العزيز وعملا معًا لتحقيق رغبة

ابن سعود في أن تكون له مملكة نافذة، على أن تكون هذه المملكة تحت المظلة البريطانية..
اندلعت الحرب العالمية الأولى فسارعت بريطانيا والدولة العثمانية في الإتصال بعبد العزيز لاستمالته، فطلبت بريطانيا من عبد العزيز إرسال قواته لمساعدتها للسيطرة على البصرة مقابل الإعتراف به حاكمًا على نجد فيما أرسلت الدولة العثمانية مبعوثها من العراق طالب النقيب لمقاومة الانجليز، وأغرته بالمال ولكنه رفض متذرعًا بالعجز في مقاومة الانجليز..
وفي السابع عشر من يناير سنة 1915 اندلعت معركة جراب، بين إمارة جبل شمر بقيادة سعود بن عبدالعزيز آل رشيد وإمارة نجد بقيادة عبدالعزيز آل سعود، عند ماء جراب شمال بلدة المجمعة، انتهت بهزيمة قوات ابن سعود ومقتل الكابتن شكسبير، ولولا تدخّل قبيلة مطير التي أنقذت عبد العزيز بشنها هجومًا مضادًا على معسكر جيش إبن رشيد لكان ملك ابن سعود قد تبدّد.
من جهة ثانية، فإن حياد عبد العزيز في الحرب العالمية الأولى لم يدم طويلاً فقد انتهى عملياً إثر توقيع معاهدة دارين في 26 ديسمبر سنة 1915، حيث قدّم البريطانيون قبيل توقيع المعاهدة رشوة مغرية مكوّنة من ألف بندقية وعشرين ألف جنيه استرليني، كما تقرّر إرسال معونة شهرية الى عبد العزيز عبارة عن خمسة آلاف جنيه استرليني إضافة إلى كميات من الأسلحة والذخائر ابتداءً من عام 1916.

## آل صباح وآل سعود...بداية الخلاف

شهر العسل الطويل بين مبارك الصباح وعبد العزيز آل سعود كان مقدّرًا له أن يصل الى خواتيم غير سعيدة. فالمصلحة التي جمعتهما لمواجهة خطر ابن الرشيد، هي نفسها التي فرّقتهما حين قرّر عبد العزيز أن يقيم مملكة مترامية الأطراف على حساب من وقفوا معه بالأمس، بمن فيهم مبارك الصباح الذي آوى عبد العزيز وأباه وأسرته وجهّزه بالعدّة والعتاد لتحقيق حلم العودة إلى نجد..
كان احتلال عبد العزيز للإحساء في 5 مارس 1913 بمساعدة حاكم الكويت مبارك الصباح وضمانته بعدم تدخّل بريطانيا ووقوفها على الحياد، قد أغراه للتمادي في تجريد حملات أخرى شمالًا وجنوبًا، في ظل انحسار متسلسل للنفوذ العثماني. شعرت الدولة العثمانية بأن نفوذها يتآكل في المنطقة فقرّرت إرسال قافلة من البواخر لاسترجاع الأحساء، ولكن الإنجليز تدخّلوا وأبلغوا الحكومة

العثمانية معارضتهم لفكرة إرسال البواخر بدعوى حفظ الأمن والسلام في منطقة الخليج..
تمّت تسوية الخلاف بين العثمانيين وابن سعود سلميًا، في مفاوضات عقدت في البصرة، حضرها ممثلون عن الطرفين ووافق عبد العزيز بموجبها على أن يكون واليًا على الإحساء بإسم الدولة العليّة مدة عشر سنوات قابلة للتمديد. قبلت الحكومة العثمانية الإتفاق على مضض، فيما شعر مبارك الصباح بأن إبن سعود بدأ يشكل تهديدًا وجوديًا لحكمه في الكويت..
تفاقم الخلاف بين عبد العزيز وأسرة آل الصباح بعد موت مبارك الصباح، وخصوصًا في عهد سالم الصباح الذي تولى الحكم في أوائل عام 1917، في ظل تصاعد ضراوة الحرب العالمية الأولى. كان النفوذ العثماني ينحسر سريعًا وتضعف معه مراكز الحلفاء ولا سيما ابن الرشيد.
سعى عبد العزيز لكسب ود الإنجليز وتقديم نفسه بوصفه الأشد ولاء وقربًا لهم من حكّام الكويت. واتهم عبد العزيز حاكم الكويت سالم الصباح بتسهيل مهمة المهرّبين عبر الصحراء وأنه دخل في تفاهم سري مع الأتراك، الأمر الذي زاد في توتر العلاقات بين عبد العزيز وسالم واستمر الحال عليه حتى وفاة الأخير.
سعى عبد العزيز لاستعادة ما يعتقده ملك الآباء والأجداد، فجرّد الحملات العسكرية في أرجاء متفرقة من الجزيرة العربية لبسط سيطرته. وبعد أفول شمس الامبراطورية العثمانية في منطقة الخليج والجزيرة العربية عمل عبد العزيز على ملء الفراغ وفرض نفسه الحاكم المطلق في المنطقة، بعد تشكيل جيش عقائدي عرف باسم الإخوان، وهم الذين اعتنقوا العقيدة الوهابية وكفّروا المجتمعات المجاورة وأعلنوا الحرب عليها بقرار من عبد العزيز نفسه.

## معركة الجهراء

لا حدود لتطلعات ابن سعود التوسّعية، فكانت الكويت من بين المناطق التي كان يعتقد عبد العزيز بأن له حقًا فيها. وفي 10 أكتوبر سنة 1920 شنّ جيش الإخوان بقيادة فيصل الدويش حملة عسكرية على الكويت تحت حكم سالم المبارك الصباح والتحم الطرفان في قرية الجهراء غرب مدينة الكويت.
وفي أسباب المعركة يروى أنه بعد استيلاء عبد العزيز على الأحساء قدم إليه هايف بن شقير الدويش يطلب الإذن ببناء هجرة للإخوان في قرية العليا، الواقعة ضمن السيادة الكويتية. أرسل حاكم الكويت سَرَيّة بقيادة دعيج الصباح لهدم

الهجرة وإزالة كل ما بناه الأخوان في هذه القرية. كاتب الإخوان فيصل الدويش في الأرطاوية طلبًا للنجدة، فوقعت معركة حمض وهزمت قوات دعيج الصباح. فاستقدم سالم الصباح ضاري بن طوالة الى الكويت بصحبة قبيلة شمر التي كانت تسكن في صفوان. ثم أرسل سالم الصباح ثلاث سرايا بعد أن تكاثرت أعداد الاخوان ودارت مناوشات بين الطرفين إلى أن التقى الطرفان في الجهراء في 10 أكتوبر حيث اندلعت المعركة، وسقطت الجهراء في أيدي الإخوان وقتل أمير الجهراء عبد الكريم بن سعيد وحوصر الشيخ سالم في القصر الأحمر أما بقية القوات فرجعت على أدبارها إلى مدينة الكويت.

وجرت مفاوضات بين الإخوان وممثلي سالم الصباح في القصر الأحمر المحاصر. ويذكر المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد في كتابه "تاريخ الكويت" حول ما جرى بعد وصول (منديل بن غنيمان) للقصر الأحمر نائبًا عن زعيم الاخوان فيصل الدويش للتفاوض، حيث قال منديل للشيخ سالم وفي حضور المؤلف عبد العزيز الرشيد:

"ان الدويش يريد مسالمتكم وهو يدعوكم إلى الإسلام وترك المنكرات والدخان وإلى تكفير الأتراك فإن أذعنتم لما أراد وقبلتموه أسلمكم على القصر وما فيه وإلا فسيرخص للأخوان بمهاجمتكم".

فأجابه سالم الصباح:

"أما الإسلام فنحن مسلمون ولم نكفر يومًا ما لأن الإسلام مبني على خمسة أركان ونحن نحافظ عليها ونزيل من المنكرات ما في وسعنا إزالته ولم يثبت عندنا ما يوجب تكفير الأتراك ..).

فشلت المفاوضات وحاول الإخوان اقتحام قصر الحكم، وبعدها أرسل أحمد الجابر الصباح ستمائة مقاتل عن طريق البحر لفك الحصار على القصر، ولكن لم تنجح العملية وضيّق فيصل الدويش الخناق حول القصر، فاضطر سالم أن يعلن قبوله شروط الإخوان فرحل الإخوان عن الجهراء باتجاه الصبيحية في الثاني عشر من أكتوبر.

وفي اليوم التالي أرسل فيصل الدويش إلى عبد العزيز آل سعود يخبره بأمر الصلح وما عرض عليه سالم وسأله ان كانت لديه خطط أخرى تتعلق بالكويت ومحيطها أو لا يريد الصلح، وطالب بارسال تعزيزات له لاستكمال مهمته.

في الرابع عشر من أكتوبر أرسل فيصل الدويش إلى سالم الصباح يطلب منه ايفاد هلال بن فجحان المطيري إليه للتفاهم حول آلية تطبيق شروط الصلح، ولكن سالم الصباح رفض وقال إن على الدويش أن يرسل موفدًا من طرفه إذا

كان يريد التفاوض. فأرسل الدويش جفران الفغم ووصل إلى الكويت في الثامن عشر من أكتوبر، ولكن سالم الصباح رفض اللقاء به متظاهرًا بالمرض.
وجاء في قصيدة لشاعر الاخوان ابن عثيمين، وهو من شعراء نجد، تنطوي على كراهية الوهابيين للكويت:

صبّ الإله على أهل الكويت بهم
سوط العذاب الذي في طيّه الغضب
ظلّت سباع الفلا تفري جماجمهم
كأنها شارب يهفو به الطرب
كم عاتق تلطم الخدين باكية
تقول واحرب لو ينفع الحرب
تفاءلوا باسمه المنحوس طالعه
بسالم فإذا في سالم العطب
هذا نكال إمام المسلمين بكم
فإن رجعتم وإلا استؤصل العقب

فقد تربّى الإخوان على كراهية خصومهم، تمامًا كما أراد لهم عبد العزيز ذلك، فقد صنعوا على عينه، ونفّذوا حرفيًا خططه بما في ذلك التي تنتهي إلى قتل أصدقاء وحلفاء الأمس، في حروب توسعيّة لم تتوقف لولا العامل البريطاني الذي رسم بالقلم حدود مملكته..
رفض سالم الصباح الشروط و سلّم الميجور مور الفغم رسالةً رسميةً تتضمن تهديدًا من الحكومة البريطانية للإخوان من أي هجوم تتعرّض له الكويت، وأقفل الفغم راجعًا للدويش، فيما قامت الطائرات البريطانية برمي نسخ من الرسائل فوق مخيم الإخوان بالصبيحية. وفي الحادي والعشرين من أكتوبر وصلت سفينتان حربيتان إلى ميناء الكويت محمّلة بالدعم وعلى متنها المندوب السامي في العراق أرنولد ولسن وأمر بتحصين المدينة من أي هجوم للإخوان ووصل سرب من الطائرات.
شعر فيصل الدويش بأن سالم الصباح خدعه وأرسل له خطابًا يتّهمه فيه بالخداع مذكّرًا له بأنه قبل شروطه بما فيها اعتناق المذهب الوهابي، وختم رسالته "نرجو الله أن يهديك وألا يسلطنا عليك".

## الخلاف الحدودي

يروي هربرت ديكسون، معتمد بريطانيا في البحرين سابقًا، قبل نقله إلى مهمة سياسية أخرى في العراق وتعيينه سنة 1929 معتمدًا لدولته في الكويت ما جرى بين عبد العزيز وبرسي كوكس المعتمد السياسي البريطاني حول ترسيم الحدود في المنطقة. ففي السادس والعشرين من ديسمبر سنة 1919 وقّع عبد العزيز آل سعود إتفاقية مع الحكومة البريطانية لأمر يتعلق بالإتفاقية الإنجليزية التركية وأنّ الحدود بين الكويت وإبن سعود تبقى موضع بحث وتنتظر البت.
وفي الثاني من ديسمبر سنة ألف 1922 تمّ التوقيع على معاهدة العقير بين سلطنة نجد بحضور عبد العزيز، وصبيح بك، وزير المواصلات، ممثلًا عن ملك العراق فيصل الأول، وجون مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلًا عن دولة الكويت. وكان السير برسي كوكس هو من أدار عملية ترسيم الحدود، وكان الوسيط في كل الإجتماعات التي جرت بين الأطراف المعنيّة بالمعاهدات، وبموجب معاهدة العقير تمّ ترسيم حدود سلطنة نجد الشمالية مع مملكة العراق والكويت.
طغى التوتر على أجواء المناقشات، فيما غاب أحمد الجابر الصباح شيخ الكويت عن المؤتمر وتولى مور تمثيل الكويت فيما أدار كوكس عملية ترسيم الحدود وكان صاحب الشأن الأول في تقرير مصيرها. وقد رفع الطرفان العراقي والسعودي سقف المطالب، فطلب عبد العزيز مناطق البدو الشمالية من حلب حتى نهر العاصي والشط الأيمن للفرات وحتى البصرة كما طالب بحدود قبلية ثابتة، فيما طالب العراق أن تكون حدوده على بعد إثنى عشر ميلًا من الرياض. وبضغط من كوكس تخلى إبن سعود عن مطالبه في قبائل الظفير والتي تسكن بالقرب من الفرات، ولكنّه واصل بالمطالبة على القبائل الأخرى. اعتمد برسي كوكس معيار الولاء القبلي عند تحديد الحدود، وبعد جدل عقيم استمر طيلة فترة الإجتماع وصل حد السخف كما يقول ديكسن، كانت الكلمة الأخيرة الفاصلة لبرسي كوكس.
إستمرت النقاشات خمسة أيام، وينقل ديكسون في الجزء الأول من كتابه (الكويت وجاراتها) أن ابن سعود عمل المستحيل لحمل المؤتمر على وضع حدود عشائرية بدل خط تحكيمي يرسم على خارطة، على أساس تصنيف القبائل..وكان يرى من الضروري أن تمتد حدوده إلى الفرات. ولمّا أشار برسي كوكس إلى أن هذا الإدعاء غريب ولا يمكن أن يجري بحثه، تخلى ابن سعود عن قبيلة الظفير.
ينقل ديكسون وقائع الجلسة التي جمعته مع كوكس وابن سعود بما نصّه:

(ففي اجتماع خاص ضمّ السير بيرسي وابن سعود وأنا فقط، فقد السير بيرسي صبره واتهم ابن سعود بأنه تصرّف تصرفًا صبيانيًا في اقتراح فكرة الحدود العشائرية. ولم يكن السير بيرسي يجيد اللغة العربية فقمت أنا بالترجمة. ولقد أدهشني أن أرى سيد نجد يوبّخ كتلميذ وقح من قبل المندوب السامي لحكومة صاحب الجلالة الذي أبلغ ابن سعود بلهجة قاطعة أنه سيخطط الحدود بنفسه بصرف النظر عن كل اعتبار).

ويصف ديكسون ردود فعل إبن سعود بالقول:

(..فانهار إبن سعود وأخذ يتودّد ويتوسّل معلنًا أنّ السير بيرسي هو أبوه وأمه، وأنّه هو الذي صنعه ورفعه من لا شيء إلى المكانة التي يحتلها، وأنّه على استعداد لأن يتخلى عن نصف مملكته بل كلها إذا أمر السير بيرسي بذلك).

ويتذكّر ديكسون بأن ابن سعود لم يلعب دورًا يذكر في المحادثات (تاركًا الأمر للسير بيرسي ليقرّر حل مشكلة الحدود) ثم يقول (وفي اجتماع عام للمؤتمر أخذ السير بيرسي قلماً أحمر ورسم بعناية فائقة على خارطة للجزيرة العربية خطًا للحدود من الخليج الفارسي إلى جبل عنيزان بالقرب من حدود شرق الأردن)، ويضيف (وإرضاء لإبن سعود حرم ـ أي السير بيرسي ـ الكويت بدون شفقة من ثلثي أراضيها تقريبًا وأعطاها لنجد بحجة أنّ سلطة ابن صباح في الصحراء أصبحت أقل مما كانت عليه يوم وضعت الإتفاقية الانكليزية ـ التركية).

يذكر ديكسون في وقت لاحقاً ما وصفه (مقابلة مدهشة)، ويقول (فقد طلب ابن سعود مواجهة السير بيرسي على حده، وصحبني السير بيرسي معه فوجدنا ابن سعود واقفًا وحده وسط خيمة الاستقبال بادي الاضطراب.

وبادر ابن سعود السير بيرسي قائلًا بصوت كئيب:

ـ ياصديقي لقد حرمتني من نصف مملكتي. الأفضل أن تأخذها كلها ودعني أذهب للمنفى:

وظل ذلك الرجل القوي العظيم واقفًا غارقًا في حزن وانفجر باكيًا. وتأثّر السير بيرسي كثيرًا وأمسك بيد ابن سعود وأخذ يبكي هو الآخر والدموع تنحدر على وجنتيه. ولم يكن حاضرًا تلك اللحظة سوى نحن الثلاثة) يؤكد ديكسون هنا (وأنا أقصّ هنا ما شاهدته بكل أمانة). ثم يقول:

(ولم تدم تلك العاصفة العاطفية طويلًا فقال السير بيرسي وهو لا يزال ممسكًا بيد إبن سعود: يا صديقي إنني أعرف حقيقة شعورك، ولهذا السبب أعطيتك ثلثي الكويت، ولست أعرف كيف سيتلقى ابن صباح هذه الصدمة).

في اليوم السادس من اللقاءات رسم بيرسي كوكس بالخط الأحمر الحدود على الخريطة التي اعتمدت من قبل الأطراف الثلاثة وتقرر بناء عليها إنشاء منطقتين محايدتين الأولى بين الكويت والسعودية والثانية بين العراق والسعودية.
وفي رد فعل على مؤتمر القاهرة سنة 1921 على ترشيح فيصل بن الحسين ملكًا على العراق، قرّر عبد العزيز عقد مؤتمر في الرياض لتنصيب نفسه حاكمًا على نجد وكاتب المندوب السامي في العراق يخبره بما تمّ ويأمل منه الإعتراف به من قبل الحكومة البريطانية. وبالفعل اعترفت الأخيرة في الثاني والعشرين من أغسطس من العام نفسه بعبد العزيز ومن يخلفه من ذريته سلطانًا على نجد وملحقاتها، بحسب أمين الريحاني في كتابه (تاريخ نجد).
ونتيجة لتغيّر الموقف البريطاني من الشريف حسين الذي رفض شروط بريطانيا في القبول بالدولة اليهودية في فلسطين المحتلة، سهّلت بريطانيا لعبد العزيز وجيش الاخوان بشن حملات منظّمة على الحجاز ابتداءً من سنة 1924 وتواصلت حتى عام 1926.
وفي العاشر من يناير من العام نفسه أعلن عبد العزيز نفسه ملكًا على الحجاز وسلطانًا على نجد وتوابعها، وواصل معاركه في الشمال والجنوب، وفي الثالث والعشرين من سبتمبر سنة 1932 أعلن عن قيام المملكة السعودية.
وبمرور السنوات، بقي الملف الحدودي بين الكويت والمملكة السعودية مفتوحًا ولم يغلق حتى اليوم. وكان اكتشاف النفط قبل الحرب العالمية الثانية في المناطق المتنازع عليها في المنطقة المحايدة في الجنوب الشرقي من الكويت قد زاد في تعقيد الملف. وفي الثلاثين من يونيو سنة 1946 بدأ تدفق النفط الكويتي إلى الأسواق العالمية.
وفي التاسع عشر من يونيو سنة 1961 تمّ إلغاء معاهدة الحماية البريطانية الموقعة في الثالث والعشرين من يناير سنة 1899، ايذانًا باستقلال الكويت.
وتوصّلت الكويت والمملكة السعودية سنة 1964 إلى ما يشبه الإتفاق الأولي على تقاسم المنافع البحرية والنفطية في المنطقة المحايدة. وبرغم من التوافق بين الكويت والمملكة السعودية في الملفات الخارجية، ولا سيما إبان الحرب العراقية الايرانية والغزو العراقي للكويت، فإن الخلافات بين الدولتين كانت عميقة إلى القدر الذي جعل ملف الحدود على سبيل المثال غير قابل للحسم حتى اليوم.
وفيما كانت الأعين مصوّبة على الخلاف الحدودي بين الكويت والعراق، فإن ثمة ملفًا حدوديًا ساخنًا بقي خارج الضوء وهو الخلاف الحدودي بين السعودية والكويت. وعلى الرغم من اعتماد المرونة من الجانبين أحيانًا من أجل ضبط

إيقاع الخلاف حتى لا يخرج للعلن، فإن هذه المرونة خضعت لمتغيّرات جيوسياسية واقتصادية ونفطية، لاسيما العلاقة الحميمية بين الحدود والنفط الواقع في مناطق مشتركة أو بالأحرى متنازع عليها، وهذا ما يجعل فرص الخلاف راجحة، أو الاتفاق على تقاسم الأرباح بالتساوي تفاديًا لوقوع الصدام.
ومن الناحية التاريخية، فإن الخرائط الحدودية التي رسمتها بريطانيا في المنطقة مثّلت أبرز نقاط التفجّر في العلاقات البينية، إذ من النادر خلو أي علاقة بين دولتين متجاورتين في المنطقة من دون خلاف حدودي، ولا تزال الحدود النهائية لدول الخليج غير محسومة. وفي الفترة ما بين 1913 - 2000 جرى تعديل الحدود الجنوبية للكويت، أي الحدود مع السعودية، أربع مرات، ومن بينها اتفاقية عام 1965، والتي نصّت على انشاء منطقة مقسّمة بين الكويت والسعودية عرفت باسم "المنطقة المحايدة". وبفعل الخلاف حول هذه المنطقة في الفترة ما بين 2009 - 2019، فقد توقف انتاج الحقول المشتركة في الخفجي والوفرة في عام 2014، ولم يتم استئناف الإنتاج إلا بعد اتفاق في ديسمبر سنة 2019.
وعلى الرغم مما قيل عن تسوية للخلاف الحدودي في المنطقة المقسّمة، فإن المشكلات الأخرى، الإدارية والسيادية والبيئية وهجرة النفط والإنتاج البحري، بقيت عالقة بين الطرفين. وهذا يعني، أن مذكرة التفاهم التي أقرّت عام 2019 بهدف حل النزاع حول المنطقة المقسّمة، لم تحسم الخلاف الذي استدعى زيارة أخرى لولي العهد السعودي في ديسمبر 2020 للضغط من أجل تحريك ملف الإنتاج النفطي في حقلي الخفجي والوفرة.
في أواخر أكتوبر سنة 2014 تفجّر الملف الحدودي بين الكويت والمملكة السعودية. وبرغم من مهمة الوساطة التي كان يقوم بها أمير الكويت صباح الأحمد الصباح لمعالجة الخلافات الحدودية والسياسية بين الإمارات وعمان على خلفية اكتشاف الأخيرة لشبكة تجسس إماراتية، وكذلك الخلاف بين السعودية والإمارات على خلفية النزاع الحدودي وملفات مجلس التعاون الخليجي، والخلاف القطري البحريني حول جزر حوار وفشت الديبل، فإن ملفًا خلافيًا آخر كان يختفي بين الملفات هو ملف الخلاف السعودي الكويتي الذي لم تجد القيادة الكويتية من يتوسّط بشأنه وهو حقلي الخفجي والوفرة وميناء الزور في المنطقة المحايدة بين البلدين، والذي أدى بالحكومة السعودية الى وقف انتاج الحقل المشترك.
وكان أمير الكويت، حينذاك، صباح الأحمد قام بزيارة إلى الرياض في السابع والعشرين من أكتوبر سنة 2014 بهدف تسوية الخلاف حول حقلي الخفجي

والوفرة، وتقدّم أمير الكويت بطلب استئناف ضخ النفط من حقل الخفجي، واخراج معدات شركة "شيفرون" النفطية من الجانب الكويتي في المنطقة المحايدة.
وكانت السعودية تنظر الى التقارب الكويتي الايراني حينذاك بريبة شديدة، وخشيت من أن يؤدي ذلك التقارب إلى تفاهم حول حقل الدرة الذي يحتوي على كميات كبيرة من الغاز. الكويت التي عانت عجزًا كبيرًا في موازنتها العامة بسبب التخفيض المتعمد لأسعار النفط من قبل السعودية سنة 2014 لضرب الاقتصادين الروسي والايراني وجدت في التقارب مع ايران خيارًا عاجلًا للتعويض عن خسائرها المالية.
ولكن ثمة ما يجعل الكويت في موقع لا تحسد عليه، فهي تشعر وقد أصبحت رهينة "الجميل السعودي"، وهذا يجعل الذاكرة الكويتية مثقلة بإثم التحرر من رغباتها ومطالبها..فكان على الكويت أن تقف على خاطر "الشقيقة الكبرى" على الدوام، وفي الملف الحدودي على وجه الخصوص، بنعته الأشد التهابًا. ولأن الشيطان يكمن في التفاصيل، كان على الكويت وشقيقتها الكبرى إبرام إتفاق تلو آخر بعد أن تضاربت تفسيرات الطرفين للإتفاقيات السابقة، فكان الإتفاق الخامس في عام 2019 مع مذكرة تفصيلية توضيحية لرفع أي التباسات يمكن أن تطرأ على تفسير النصوص. ومع أن النيّة المحرّكة لهذا الاتفاق هو حسم نهائي للخلاف الحدودي، وتاليًا ترسيم الحدود بين البلدين يؤسس لمرحلة تطوي معها ملف الحدود، وتهدئة المخاوف، بيد أن فرص الخلاف بقيت قائمة حول الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية وتقاسم المنافع بالتساوي. وقد دفع فارق القوّة بين السعودية والكويت الأخيرة إلى الموازنة والجمع بين عدم استعداء الشقيقة الكبرى والحفاظ على السيادة الوطنية والمكتسبات الطبيعية. ولأن المسألة الحدودية سوف تبقى على الدوام حاضرة في العلاقة البينية وتشكّل حساسية عالية بالنسبة إلى السعودية مدفوعة بعوامل تاريخية وجيوسياسية واقتصادية واستراتيجية وحتى قبلية، فإن الكويت، والحال نفسه مع دول خليجية أخرى مجاورة للسعودية، في حاجة دائمة إلى تكتيكات خاصة من أجل كبح جماح النزعة التوسعية لدى "الشقيقة الكبرى"، وهذه النزعة لم تخمد منذ سيطرة عبد العزيز على نجد بعد معركة الرياض الأولى سنة 1902 وتاليًا معاركه اللاحقة وخصوصًا بعد عام 1912 حيث تفتّحت عيونه على مشيخات الخليج من الكويت الى سلطنة عمان مرورًا بالبحرين وقطر والإمارات. وحتى بعد الإعلان الرسمي للمملكة السعودية في 1932 بحدود نهائية، وتاليًا استقلال

مشيخات الخليج عن الاستعمار البريطاني في ستينيات القرن الماضي، كانت تركة النزاعات الحدودية مندكة في العلاقات الخليجية، وصاعق التفجير الدائم لنزاعات متكرّرة. ونلحظ، في هذا السياق، أن ابن سعود الذي كانت الكويت واحدة من أهدافه التوسعيّة، لم يقبل بحدود الكويت كما أقرّتها الاتفاقية الانجلو-عثمانية في عام 1913، بدعوى تفريطها في "ملك الآباء والأجداد"، فقام بفرض حصار تجاري على الكويت لإجبارها على الاستسلام له، ثم لجأ الى الخيار العسكري وخاض معارك دموية تمدّدت إلى داخل الكويت، وتدخّل البريطانيون من أجل تسوية الخلاف الحدودي في العام 1921، ولكن عبد العزيز لم يقبل حتى بالمناطق المحايدة مع أنها في الأصل أراض كويتية، ومع أنهم أحدثوا تغييرًا في اتفاقية 1913، وبقي الخلاف قائمًا حتى انعقاد مؤتمر العقير في عام 1922 برئاسة برسي كوكس الذي قرر ترسيم الحدود بين السعودية والكويت والعراق، بغياب أي ممثل كويتي.

ومع أن كوكس منح إبن سعود ثلثي الكويت (وهي الأراضي التي كانت خاضعة لها بحسب اتفاقية 1913 الانجلو- عثمانية)، ولكن أطماعه التوسعيّة كانت أبعد من ذلك بكثير، وتشمل أجزاء واسعة من العراق أيضًا. لناحية الكويت، كان التبرير البريطاني لهذا التنازل الكبير عن ثلثي أراضي الكويت، هو لحمايتها من مطالبات مستقبلية محتملة من قبل ابن سعود، ولأن الأخير كان يتصرف مثل الذئب الجائع في منطقة تشهد تغييرًا متسارعًا في موازين القوى، فكان البريطانيون بحاجة إليه لحفظ مصالحها في المرحلة المقبلة، ولم تجد أفضل منه حليفًا يمكن الرهان عليه. واضطر أمير الكويت لقبول الإتفاقية الجديدة والرضوخ إلى منطق موازين القوى التي لم تعد تعمل لمصلحة الكويت كما كانت في القرن التاسع وشطرًا من القرن العشرين. ولكن اتفاقية العقير، وعلى الرغم من خسارة الكويت ثلثي أراضيها لمصلحة نجد، لم تحسم المسألة الحدودية، لأن الاتفاقية تضمنت بندًا يبقي قضية الحدود النهائية عالقة، إذ أبقت على ما يسمى (المنطقة المحايدة) التي تبلغ مساحتها 2228 ميلًا مربعًا جنوب القوس الجنوبي لدائرة الكويت. ويقضي الاتفاق الأولي بتقاسم الحكومتين عائدات المنطقة المحايدة، ريثما يتوصل الطرفان إلى تسوية للمشكلة الحدودية، ولكن التطورات الجيوسياسية اللاحقة ساهمت في تعقيد المشكلة. ففي عام 1938، تم اكتشاف النفط في برقان، داخل الأراضي الكويتية وعلى بعد أميال قليلة شمالي المنطقة المحايدة، وهذا أشعل المطامع المبيّتة لدى الجانب السعودي الذي لم يهدأ إلا بعد اكتشاف النفط في المنطقة المحايدة، وعلى وجه التحديد في الخفجي

والوفرة. ولكن هذه المنطقة كانت بمنزلة المعادل السياسي لنافذة مفتوحة، بحسب وصف فرانك جاكوبز من صحيفة (نيويورك تايمز) في 1 مايو 2012. وبقي الخلاف قائمًا حتى عام 1960، إذ اتفقت الحكومتان على اغلاق هذه النافذة عن طريق تقسيم المنافع فيها. ولكن بقي الاتفاق شفهيًا حتى عام 1965 وهو اتفاق لم يدم طويلًا إذ أدّت التفسيرات المتضاربة لنصوص الاتفاق إلى تفاقم الخلاف بين الكويت والسعودية، ولاسيما حول الاحتياطيات النفطية في حقلي الخفجي والوفرة. وفي سنة 1967 تمّ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود، ولكن صدر النص الرسمي بعد ثلاث سنوات من التوقيع، أي في عام 1970. وبموجب الإتفاق قسّمت المنطقة المحايدة في خط مستقيم بطول 33.5 ميلًا، يكون الجزء الشمالي منها خاضع للسيادة الكويتية والجزء الجنوبي خاضع للسيادة السعودية. ولكن حتى هذا الإتفاق لم يكن كافيًا لاغلاق نافذة الخلاف بين الرياض والكويت. ولحظنا كيف تمّ تعطيل تطوير وانتاج حقلي الخفجي والوفرة خمس سنوات (2014 - 2019) وكان العامل الأساسي للتعطيل هو الصراع على السيادة في المنطقة المقسّمة.

ومن أجل تفادي الغموض في النصوص السابقة للإتفاقيات الحدودية، تم توقيع (إتفاقية الكويت) سنة 2000، وهي الإتفاقية الحدودية الرابعة وتتعلّق، على وجه الخصوص، بالحدود البحرية بين البلدين انطلاقًا من اتفاقية 1965، وتحديد التقسيم البحري للمنطقة المشتركة كما كان الحال بالنسبة إلى التقسيم البري. فكانت الحدود البحرية تبدأ من نهاية الحدود البرية في اتجاه البحر وحصول الكويت على جزيرتي قاره وأم المرادم وينطبق عليها نفس مبدأ المنطقة المقسّمة على اليابسة، أي تكون منقسمة من حيث السيادة ومن حيث الثروات بالتساوي. ومع ذلك، فإن الاتفاق لم يحسم تابعية الجزيرتين للكويت، وأبقت على مجرد تقاسم الموارد بينها وبين السعودية. في الواقع، إن التركيز على تقاسم المنافع في المنطقة المحايدة كان على حساب الوضع القانوني لهذه المناطق، وكأن هناك من أراد إبقاء المسألة الحدودية عالقة إلى ما لا نهاية، أو تأجيل البت بعد أن فشل الطرفان في التوصّل إلى خواتيم مرضية. ومع أن الطرفين كانا يحاولان أمام أي نزاع حدودي اللجوء الى "الدبلوماسية القبلية" لاحتواء التوترات البينية، فإن من شأن أي تطورات غير قابلة للسيطرة أن تفجّر نزاعًا دمويًا بعواقب وخيمة. ولنا تخيّل المدّة الطويلة التي استغرقها ترسيم الحدود بين البلدين، والتي تتجاوز أكثر من قرن أي منذ أول اتفاق حدودي برعاية أنجلو ـ عثمانية في عام 1913 ومرورًا بسلسلة من الاتفاقيات الحدودية والتفاهمات الشفهية ومن بينها اتفاقيتي

1965 و1967 وصولًا الى اتفاق 2000 وتاليًا اتفاق 2019 والذي يعود في جزء أساسي منه إلى خلاف على إدارة الموارد الطبيعة في المنطقة المقسمة، وتقاسم عائدات حقلي الخفجي والوفرة. وفي النتيجة، ثمة ما يحمل على عدم اليقين من أن أي اتفاق حدودي يمكن النظر إليه على أنّه نهائي، إذ سوف تبقى التفسيرات المتضاربة، وتناقض المصالح، والعوامل الجيوسياسية الإقليمية ضالعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد طبيعة العلاقة وأيضًا وجهة الخلاف الحدودي. وإذا كانت احتمالات الحرب بين السعودية والكويت تبدو ضئيلة، لانعدام الاسباب الوجيهة الموجبة لها، فإن نزاعات محدودة ومؤثرة راجحة على الدوام، ويكفي تعطيل المصالح المشتركة في المنطقة المقسّمة/المحايدة كأحد أشكال النزاع، وهناك أشكال أخرى لا تقل تأثيرًا.

## الخلاف الخفي..شيطان النفط

لم يضع الاتفاق المبرم بين البلدين في العام 1965 نهاية حاسمة للخلاف الحدودي بين الكويت والسعودية، وشأن اتفاقيات أخرى أبرمتها السعودية مع دول خليجية أخرى، فإن التفسير السعودي لبنود الإتفاقيات كان دائمًا يوافق هوى الحكام السعوديين. فالخلاف حول تقاسم المنطقة المحايدة التي تضم حقل الخفجي البحري وحقل الوفرة البري أفضى في أكتوبر 2014 إلى وقف الإنتاج والتصدير في حقل الخفجي وتبعه حقل الوفرة في مايو سنة 2015 ما أدى إلى وقف الكويت لعملياتها النفطية في الحقلين بصورة إجبارية. وتحصل الكويت على نصف إنتاج حقلي الخفجي والوفرة الذي يتراوح ما بين خمسمائة إلى سبعمائة ألف برميل يوميًا قبل وقف الانتاج.

تجدر الاشارة إلى أنّ الإنتاج في هذين الحقلين لم يتوقف حتى في أحلك الظروف السياسية بما في ذلك الغزو العراقي واحتلال الكويت في أغسطس سنة 1990. وتمثل إيرادات حقلي الخفجي والوفرة من مبيعات النفط مصدرًا ماليًا أساسيًا للكويت.

وفي الثاني عشر من مايو سنة 2015 تحدثّت الصحافة الكويتية عن لجوء حكومة الكويت إلى التحكيم الدولي، للتوصّل إلى حل النزاع بشأن الحقول النفطية المشتركة مع السعودية بعدما وصلت المحادثات بينهما إلى "طريق مسدود" حسب صحيفة (الجريدة) الكويتية في 12 مايو 2015. وذكرت إن "المحادثات بين الكويت والسعودية بشأن الحقول المشتركة، وصلت إلى طريق

مسدود، ولم تتوصل إلى صيغة ترضي الطرفين". وتبلغ مساحة الحقلين وهما الوفرة والخفجي خمسة آلاف كيلومتر مربعًا وتستثمرهما الدولتان وفقا لمعاهدة عمرها يربو عن نصف قرن. ونقلت الصحيفة عن مصادر رفيعة قولها إن: "الكويت طلبت رسميًا اللجوء إلى تحكيم دولي وفق ما تنص عليه الاتفاقية بين الطرفين في حال المنازعات" بشرط أن يوافق البلدان على ذلك.

وقد أعلن البلدان في وقت سابق عن عزمهما إيقاف الإنتاج بالكامل في حقل الوفرة التي تديره شركة شيفرون الأميركية، بعد أن سبق ذلك إغلاق حقل الخفجي المشترك في أكتوبر من العام نفسه، وعزت السعودية ذلك الى سبب بيئي.

وبرغم من التطمينات الإعلامية الصادرة عن مسؤولي البلدين، فإنّ الخلاف حول الحقلين كان عميقًا ولم يحسم حتى اليوم. وأن الحكومة الكويتية غاضبة من تجديد الرياض في العام 2009 لاتفاق مع شركة شيفرون مدّة ثلاثين عامًا من دون مراجعتها بحسب بنود المعاهدة بين البلدين. ولذلك، امتنعت السلطات الكويتية عن إصدار أو تجديد تأشيرات دخول موظفي شيفرون إلى الأراضي الكويتية، والتي تقتضيها ضرورات العمل في حقل مشترك.

ويعود الخلاف إلى 2007 وأدّى الى تأخير خطط الكويت لبناء مصفاة نفطية. وكانت شركة شيفرون الأميركية قد استأجرت من الكويت جزءًا من الأرض المخصصة للمصفاة الجديدة. ويقول الخبراء إن أساس المشكلة هو أن الكويت لم تكن راضية عن تمديد السعودية لامتياز شركة شيفرون الأميركية في عام 2009 إلى العام 2039، إذ تمّ تمديد التعاقد دون استشارة الكويت.

وفي الثامن والعشرين من يوليو سنة 2015، شهد الخلاف السعودي الكويتي نقطة تحوّل خطيرة، بعد يوم من تسريب خطاب لوزير النفط الكويتي علي العمير إلى نظيره السعودي علي النعيمي، يحمّل فيه الرياض مسؤولية الخسائر المالية التي تتعرض لها بلاده، بعد إغلاق حقلي "الخفجي" و"الوفرة"، فيما وجّهت بلدية الأحمدي في الثامن والعشرين من يوليو إنذارات إلى الشركات المتعاقدة مع شركة شيفرون السعودية، تطالبها بإزالة مواقعها كون "وجودها تعديًا على أملاك الدولة". وقال محلل نفطي كويتي لوكالة رويترز لم يكشف عن هويته إن مثل هذا التسريب ما كان يمكن أن يجد طريقه لوسائل الإعلام والنشر ما لم تكن هناك "موافقات" من أطراف مسؤولة.

وقد أدى الخلاف حول حقل الدرة الغازي في أغسطس سنة 2015 إلى منعطف خطير في العلاقات السعودية الكويتية على خلفية محاولات السعودية الافتئات على حق الكويت في الحقل..
وفي الحادي عشر من مايو سنة 2016 نقلت بعض وسائل الإعلام عن مصادر خليجية نهاية أزمة المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية باتفاق الطرفين على عودة شركة شيفرون السعودية الى ممارسة نشاطاتها كما كانت قبل العام 2009، واستئناف الإنتاج في منطقة العمليات المشتركة (أي في الخفجي والوفرة) بالتزامن مع بدء أعمال شيفرون، والاتفاق على تشكيل لجنة خبراء لوضع حل نهائي للمناصفة في المنطقة المحايدة بين البلدين أخذًا في الحساب الإتفاق الموقّع بين البلدين عام 1965 وأكّدته اتفاقية 2000 لناحية تقاسم الثروات الطبيعية مناصفة على أن تقسّم المنطقة المشتركة عند منطقة النويصيب والذي يجعل من الجنوب تحت الإدارة السعودية والشمال تحت الادارة الكويتية ويكون باطن الأرض مشاعًا من الخفجي بحرًا والوفرة برًّا.
وفيما غاب الموقف السعودي، أعلن وزير النفط الكويتي بالوكالة أنس الصالح خلال جلسة مجلس الأمة العادية في التاسع والعشرين من مارس سنة 2016 عن اتفاق بين السعودية ممثلة بشركة أرامكو والكويت حول استئناف الإنتاج بالخفجي بكميات صغيرة على أن ترتفع تلك الكميات مع معالجة الإشكاليات البيئية. ولكن لم يحدّد الصالح موعدًا حاسمًا لعودة الإنتاج من الخفجي، ولم يأت على ذكر الإنتاج في حقل الوفرة الذي يقع في الجانب الكويتي من المنطقة المحايدة..
وفي 5 ديسمبر سنة 2016 ذكر موقع (العربية) نقلًا عن مصادر مطلعة بأن وزير الطاقة السعودي "خالد الفالح"، زار الكويت في نوفمبر من العام نفسه، وأجرى محادثات مع نظيره الكويتي. ولم ترد أنباء عن استئناف الإنتاج في أي من حقلي الخفجي والوفرة، في ظل تراجع الإنتاج النفطي في الكويت الى ما دون الثلاثة ملايين برميل..
وكان تقدير صادر عن ديوان المحاسبة الكويتي في شهر ديسمبر سنة 2016 عن خسائر الكويت من توقف إنتاج وتصدير النفط المشترك في المنطقة الحدودية مع السعودية بلغ إثنا عشر مليار دولار في عامين..
إن الزيارة التي قام بها الملك سلمان إلى الكويت بعد قمة المنامة في السادس والسابع من ديسمبر من العام نفسه لم تحسم قرار استئناف الإنتاج. وما قيل عن

عودة العمل في الحقلين بدّده وزير النفطي الكويتي عصام المرزوق في منتصف ديسمبر سنة 2016
حيث توقّع عودة الإنتاج إلى الحقول المشتركة مع السعودية في المنطقة المحايدة خلال النصف الأول من العام 2017. واكتفى بالإشارة إلى أن العمليات التحضيرية بشأن عودة الإنتاج في كل من حقلي الخفجي والوفرة بدأت، وفي انتظار القرار النهائي من القيادة السياسية.
وفي آواخر سبتمبر سنة 2018 زار محمد بن سلمان الكويت، وهي الزيارة الأولى له منذ توليه منصب ولي العهد، وقد وصفت الزيارة بأنّها "غير عادية"، وكان أهم ملف في الزيارة هو النفط في المنطقة المشتركة واستعادة الانتاج في حقلي الوفرة والخفجي. وكان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب طلب من السعودية زيادة في إنتاج النفط، ولكن السعودية كانت تواجه صعوبة في تلبية هذه المطالب بسبب قدرتها المحدودة على زيادة الإنتاج. ولذلك، جاءت زيارة ابن سلمان إلى الكويت للضغط على الكويت من أجل اعادة الانتاج في حقلي الوفرة والخفجي، ولكن الحقلين المتوقفين ينتجان في أقصى طاقتهما 500 ألف برميل يوميًا فقط، وهذا ليس كافيًا لتلبية مطالب الرئيس الأمريكي.
كان المقرر أن تستمر زيارة ابن سلمان ثلاثة أيام يلتقي خلالها شخصيات كويتية ورجال أعمال، ولكن فجأة تحوّلت إلى زيارة خاطفة ولم تدم سوى ساعات، بعد أن تلقى جوابًا سلبيًا بخصوص إعادة الإنتاج في الحقلين سالفي الذكر، بعد رفض الجانب الكويتي ما لم تحسم القضايا الخلافية. ونقلت مصادر كويتية أن ابن سلمان استعمل لهجة تنطوي على تهديد، الأمر الذي أثار حفيظة أمير الكويت صباح الأحمد، كون الضيف تجاوز حدود اللياقة واحترام كبر السن والأعراف المتوارثة، حتى أن وداعه في مطار الكويت كان من دون حضور أي شخصية رسمية.
في الاول من يوليو 2020 أعلنت وزارة النفط الكويتية على حسابها في منصة تويتر (إكس): "تم استئناف الانتاج في حقل الخفجي المشترك، وذلك بعد توقف دام لمدة شهر واحد إعتبارًا من يونيو 2020، بناءً على الخطط التشغيلية الموضوعة وبالاتفاق بين الطرفين". وجاء توقف الانتاج بعد تراجع أسعار النفط، قبل أن يعود العمل في الحقلين بعد توقّف دام 5 سنوات.
وفي 11 ديسمبر 2021 قام إبن سلمان بزيارة ثانية بعد وفاة أمير الكويت السابق صباح الأحمد (توفي 29 سبتمبر 2020)، وصدر بيان مشترك مشترك وذكر عبارات غامضة من قبيل "مواصلة العمل لزيادة الانتاج في عمليات الخفجي

وعمليات الوفرة النفطية المشتركة"، والاتفاق "على التنسيق لتنفيذ بنود مذكرة التفاهم بشأن المنطقة المقسومة والمنطقة المغمورة المحاذية لها".
وعلى الرغم من استئناف الانتاج في الحقلين، فإن الكمية المستخرجة بقيت دون الرقم المعلن، فقد بدأ بـ 10 آلاف برميل يوميًا وبلغ 100 ألف بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق. ونقلت صحيفة (الجريدة) الكويتية في 21 فبراير 2017 عن الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت جمال جعفر، بأن "تشغيل حقلي الخفجي والوفرة المشتركيْن مع السعودية سيحتاج إلى بعض الوقت، وربما يواجه عقبات فنية وإدارية". ونقلت عن الخبير النفطي الكويتي عبد السميع بهبهاني وقال أن "إغلاق الحقول للصيانة أو إدارة المكمن يحتاج الى برمجة معينة، ويراعى خلاله مستويات المياه في البئر.. وما حصل لحقل الخفجي البحري من إغلاق كان مفاجئًا وبطريقة عشوائية، وهو أمر خطر جدًا". وتابع إن "حقل الخفجي معقد أكثر، إذ انه متصل بحقل السفانية وهو من أكبر الحقول البحرية في العالم، وستؤدي طريقة الإغلاق حتما إلى خلل في مستويات الضغط بين الطرفين (الخفجي والسفانية)، مما يسبب هجرة النفط إلى جانب السفانية". ولفت إلى أن السعودية حفرت ما يربو عن 60 بئرًا وهو "ما يسبب هجرة النفط واختلال الضغط، ومن ثم ستعاني الآبار في المنطقة التابعة للكويت"، كما تحدّث عن خلافات سعودية كويتية حول إدارة البئرين المشتركين.
في 12 ديسمبر 2022، وقّعت السعودية والكويت، الأحد، اتفاقية لتطوير حقل غاز الدرة البحري، وهو موقع أثار في وقت سابق خلافات بين البلدين وإيران. وكان الخلاف قائمًا منذ ستينيات القرن الماضي حول الملكية المشتركة بين ايران والكويت، ودخول السعودية على خط الخلاف جاء لاحقًا. ويقدّر حجم الغاز في الحقل بـ 200 مليار متر مكعب، وكان توقيع الكويت والسعودية اتفاقًا على تطوير الحقل بهدف إنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز و 84 ألف برميل من الغاز المسال يوميًا، حسبما ذكرت صحيفة (الأنباء) الكويتية الموالية للحكومة. في المقابل، أعلنت ايران بأنها ستبدأ حفر الحقل الذي تطلق عليه إسم "آرش"، وعدّت الإتفاق السعودي الكويتي بأنه "غير قانوني"، مؤكّدة احتفاظها بحقل الإستثمار في الحقل المشترك بين الدول الثلاث، فيما تنفي الكويت أي حق لإيران في الحقل، مع أنها كانت تجري مفاوضات لسنوات مع ايران لتسوية النزاع حول الحقل ومنطقة الجرف القاري على الحدود البحرية بين البلدين عمومًا.

## تحرير الكويت...المكافأة السعودية

في صبيحة الثاني من أغسطس سنة 1990 عبرت قوات عراقية الحدود مع الكويت وفي غضون ساعات قليلة أصبحت الكويت دولة محتلة. التزمت الشقيقة الكبرى الصمت، وبعد مرور ثلاثة أيام أطلق الملك فهد تصريحًا بأن بلاده لن تكون لقمة سائغة.
صدر القرار السياسي بغطاء من فتوى من المؤسسة الدينية السعودية بجواز استقدام قوات أجنبية لحماية بلاد الحرمين..وفي فترة قياسية وصل إلى الجزيرة العربية ما يقرب من نصف مليون عسكري أميركي وتشكّل تحالف دولي يضم نحو ثمانية وعشرين دولة، بما فيها دول عربية مثل مصر وسوريا والمغرب شاركت بقوات في عملية (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت من الغزو العراقي..
تحرير الكويت من الإحتلال العراقي في السادس والعشرين من فبراير سنة 1991 لم يكن بلا ثمن..فكان التغيير الديمغرافي أول مكافأة حصلت عليها السعودية، والثمن الذي دفعه الكويت..
كان إجمالي عدد السكان في الكويت في عام 1990 2.141.165 نسمة منهم 72% من الوافدين، فيما بلغ عدد السكان الكويتيين نحو ستمائة ألف نسمة.. وفي عام 2007 بلغ عدد السكان الكويتيين 1.054.598 نسمة وبلغت تقديرات السكان الكويتيين في بداية عام 2016 1.238.679 بحسب الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت. أي أن عدد السكان الذين يحملون الجنسية الكويتية قد تضاعف خلال ربع قرن، في الفترة ما بين1990 - 2916.
النائب الكويتي السابق أحمد المليفي تحدث في ندوة حول (الاستقرار..وحماية الدستور) في العشرين من يوليو سنة 2013 عمّا أسماه محاولة لطمس الهوية الكويتية في ناحية الجنسية نتيجة التغيير في التركيبة السكانية حيث أن عدد المواطنين عام 1957 بلغ 113622 نسمة بينما وصل عدد المواطنين في ذلك العام (أي 2013) أكثر من مليون ومائتي ألف نسمة، والمفترض أنه مع وجود التجنيس الطبيعي لا يزيد العدد على 750 ألف نسمة، الذي يؤكد أن العملية دخلت في طور التجنيس السياسي والمجاملات ما سبّب تدميرًا للقيم الإجتماعية، حسب النائب المليفي.
وحتى يوليو سنة 2014 كان هناك ما يقرب من 432 ألف نسمة من حملة الجنسية المزدوجة الكويتية السعودية. وذكرت صحيفة (الشاهد) الكويتية في 29

يوليو سنة 2014 عن استدعاء مزدوجي الجنسية لتخييرهم بين الجنسية الكويتية أو السعودية.
وكانت مصادر كويتية مقرّبة من العائلة المالكة ذكرت بأن الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الداخلية الأسبق حذر أمير الكويت من المساس بملف مزدوجي الجنسية. وكان رئيس مجلس الوزراء الكويتي ناصر المحمد الصباح بعث برسالتين الى كل من السعودية وقطر بشأن مزدجي الجنسية وإمكانية إرسال موفد لمقابلة المسؤولين في البلدين لتزويده بكشف بأسماء الذين يحملون جنسية مشتركة بين البلدين. وفيما امتنعت قطر عن الرد، رحّبت الشقيقة الكبرى بمقترح إرسال الموفد.
وفي أكتوبر من عام 2009 أوفدت الكويت وكيل ديوان رئيس مجلس الوزراء ثامر جابر الأحمد، وترأس وفدًا لمقابلة وزير الداخلية السعودي الأسبق نايف آل سعود. استضافت الرياض الوفد في أحد القصور المخصّصة للضيوف، على أن يجري اللقاء صباح اليوم التالي في مكتب الأمير، فذهب ثامر والوفد المرافق له إلى مكتب الأمير نايف التاسعة صباحًا، فأخبرهم مدير مكتب الوزير بالإنتظار في استراحة الزوّار، لأن الأمير مرتبط ببعض اللقاءات والإجتماعات، فانتظروا حتى مغيب الشمس، ثم خرج لهم مدير المكتب وفاجأهم بأن الأمير خرج ودعاهم لمعاودة الكرّة غدًا، وقال لهم حرفيًا "حياكم الله بكرة".
في صباح اليوم التالي ذهب الوفد وتكرّر المشهد نفسه إذ خرج الوزير من دون مقابلتهم ولا حتى السلام عليهم، فعاد أعضاء الوفد في اليوم الثالث وقد خالطهم شعور بالإهانة والدهشة، فانتظروا لبعض الوقت ثم قابلهم الأمير نايف عصر ذلك اليوم.
دخل أعضاء الوفد وسلّم الأمير نايف عليهم بحرارة ودعاهم للدخول في الموضوع.. وبدأ ثامر جابر الأحمد بشرح القضية وطلب كشفًا بأسماء مزدوجي الجنسية بين البلدين، وهنا تغيّرت ملامح الأمير وأطلق ردًا شديد القسوة، حيث انهال عليهم بالكلام المهين وقال لهم ألم تفهموا من كل هذه الإيحاءات؟ ثلاثة أيام ولم تصل الرسالة؟ أولم تذكروا الملك فهد حينما قال أثناء احتلال الكويت: إذا راحت الكويت راحت السعودية؟ هل تريدون أسماء مزدوجي الجنسية؟ هل تريدون سحب جناسيهم؟ وذكر لهم إسمين أحدهم من أبناء عمومة ثامر الصباح، والآخر من عائلة البابطين، وتحدّى الوفد إن كان قادرًا على سحب جنسيتهما الكويتية.

انتهى اللقاء الصاخب، وعاد الوفد خالي الوفاض، فيما بدأت المخاوف تساور التيار الديمقراطي في الكويت الذي شعر بالتهديد المحدق بالتجربة الديمقراطية في الكويت. فالعدد الكبير من السعوديين المندمجين في البنية السكانية الكويتية تشكل من دون ريب قوة ضغط على العملية السياسية في هذا البلد الصغير. وإن تزايد أعداد مزدوجي الجنسية سواء القاطنين في الكويت أو القادمين من خلف الحدود السعودية يتسبب في إحداث ارباك شديد لسير العملية الديمقراطية والتي تظهر جلية إبّان الإنتخابات البرلمانية حيث يعبر عشرات الآلاف من مزدوجي الجنسية الحدود السعودية الكويتية للمشاركة في التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الأمة الكويتي..

لقد تحوّل هؤلاء الى قنبلة موقوتة وورقة ابتزاز بيد آل سعود على السلطات الكويتية. وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد (تولى الحكم 2006 - 2020) قد أعلن في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر من العام 2006 إغلاق ملف مزدوجي الجنسية، وكأنه يلمح الى تعرضه الى ضغوط سعودية بعد عامين من قرار السلطات الكويتية تخيير مزدوجي الجنسية بين الكويتية أو السعودية، برغم من غياب أي مؤشر على حسم الملف..

## الديمقراطية الكويتية..الداء السعودي

توصف بأنها أقدم تجربة ديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي..فمنذ استقلال الكويت سنة 1961 قرّر أميرها آنذاك عبد الله السالم الصباح وضع دستور دائم للكويت، وتقرّر إجراء إنتخابات لاختيار ممثلين من الشعب لصوغ الدستور. وفي السادس والعشرين من أغسطس سنة 1961 أصدر عبد الله السالم الصباح مرسومًا أميريًا تحت رقم 22 لسنة 1961، يقضي بإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي.

وفي الحادي عشر من نوفمبر سنة 1962، أعلن رسميًا عن الدستور الكويتي، واستمر عمل المجلس لغاية العشرين من يناير سنة 1963، حيث تمّ حلّه في أول انتخابات برلمانية لأعضاء مجلس الأمة الأول في تاريخ الكويت، وذلك في الثالث والعشرين من يناير سنة 1963، وفي التاسع والعشرين من يناير تمّ افتتاح أول جلسة لمجلس الأمة..

لم تنل التجربة الديمقراطية الكويتية قبولًا من الشقيقة الكبرى، بل مثّلت مصدر قلق فكانت تنظر إليها بعدم ارتياح، وأوصل الأمراء السعوديون رسائل واضحة

إلى القيادة الكويتية بضرورة إغلاق مجلس الأمة وتعطيل الدستور بصورة نهائية. وسعت المملكة السعودية للضغط من أجل حل المجلس، ويتذكر نوّاب مجلس الأمة في عامي 1976 و1986 قراري الحل غير الدستوريين الناجمين عن ضغوطات سعودية مورست على أميري الكويت صباح السالم الصباح وخلفه جابر الأحمد الصباح. وقد عبّر الإعلام السعودي في الحل الثاني عن فرحته بقرار الحل غير الدستوري للمجلس..

وحين تعجز المملكة السعودية عن تعطيل مجلس الأمة وتاليًا إسقاط التجربة الديمقراطية، تلجأ الى الخطة ب أي اختراق المجلس من داخله، بهدف تشويه العملية السياسية والديمقراطية وتوظيفها لخدمة أغراضها..

فالتدخل السعودي في الانتخابات البرلمانية سواء عبر توجيه الناخبين مزدوجي الجنسية من السعوديين كان يستهدف التصويت لمصلحة مرشّحين مقرّبين منها، وهذا بدا جليًا بعد تحرير الكويت في فبراير 1991، ومن أبرزها الانتخابات الثالثة عشرة في 16 مايو عام 2009، والتي وصفت بأنها "الأغرب" في تاريخ انتخابات مجلس الأمة الكويتي. وقد جرت الإنتخابات في أجواء متوترة بين نواب في المجلس والحكومة، حيث تم تقديم ثلاثة استجوابات دفعة واحدة موجهة مباشرة إلى رئيس الوزراء أدّت إلى استقالته، فيما سرت شائعات عن تعطيل العمل بالدستور بصور مؤقتة تمهيدًا لإجراء تعديلات على الدستور أو إعادة دمج منصب ولي العهد بمنصب رئيس الوزراء، إلا أن أمير الكويت صباح الأحمد انحاز في نهاية الأمر للإبقاء على الوضع الدستوري، فقام بحل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات مبكرة خلال 60 يومًا. وكانت انتخابات 2009 قد جرت بموجب التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية على أساس خمس دوائر بعد إلغاء النظام الانتخابي السابق القائم على أساس 25 دائرة انتخابية، الذي يسمح للناخب بالتصويت لمرشحين اثنين فقط كحد أقصى، بينما يختار الناخب في النظام الخمسي أربعة مرشحين كحد أقصى من أصل عشرة مقاعد.

لناحية المعارضة الكويتية، فقد اتهمت السعودية بالتدخل في سير العملية الانتخابية، بهدف مساعدة الحكومة الكويتية. وفي النتائج، خسرت المعارضة (والإسلامية منها) أكثر المقاعد، برغم من وصول أربع نساء إلى المجلس للمرة الأولى، وتصدّر المرشحون المقرّبون من الحكومة قوائم الفائزين. ولكن المجلس

فشل في تسوية الأزمة المستفحلة مع الحكومة، وأعلن أمير الكويت في 7 أكتوبر 2012 عن حل المجلس المنتخب بعد جمود سياسي وفشل محاولات عقد جلسة للبرلمان لأشهر عدة، فكانت المرة الخامسة التي يحل فيها البرلمان الكويتي منذ عام 2006. مع أن المحكمة الدستورية أصدرت حكمًا يحظر على الحكومة تغيير نطاق الدوائر الانتخابية.

وفي فبراير 2012 وجّه ناشطون كويتيون اتهامات للسعودية بالتدخل في انتخابات مجلس الأمة، فيما علّق أحدهم بأنه في كل جولة انتخابية يعبر الحدود السعودية الكويتية عشرات الآلاف من مواطني الجارة الجنوبية من أجل فقط التصويت لمرشحين قبليين في عملية لا تستغرق ساعات ثم يعودون أدراجهم..

وكان واضحًا من تجربة الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2016، أن ثمة ثقلًا سعوديًا كثيفًا فرض نفسه في العملية الإنتخابية، ظهر في استبعاد المرشّحين المعارضين للنظام السعودي فيما حظي المرشّحون المقرّبون من السعودية بالتأييد والدعم، فكانت النتيجة تشكيل مجلس أمة كويتي ولكنه سعودي الهوى..

## من جابر الى مشعل..الكويت إلى أين؟

اعتمدت الدبلوماسية الكويتية مبدأ المرونة والمسايرة مع الشقيقة الكبرى، مع الحفاظ على استقلالية قرارها السيادي. في المقابل، كانت الرياض ولا تزال تنظر إلى دول مجلس التعاون دول تابعة لها، وأنها من إرث الآباء والأجداد، لخضوع بعض منها تحت جيوش الوهابية لبعض الوقت، أو لأنها "الأقوى" عدّة وعددًا، وإن منطق القوة يفرض خضوع الضعيف للقوي. وهذا ما يفهمه قادة دول مجلس التعاون الخمسة ويجمعوا عليه، ولكن تتفاوت مقاربات كل منها، فبعض مثل سلطنة عمان وقطر اختارت نهجًا صريحًا في الإستقلال عن النهج السياسي السعودي، فيما فضّلت الإمارات والكويت المسايرة التكتيكية، واضطرت البحرين إلى خيار التماهي على كره منها، ولحاجتها إلى دعم السعودية اقتصاديًا وسياسيًا وحتى عسكريًا..

التدخل السعودي في الشأن الداخلي الكويتي له صور متنوّعة ومنها، ما جرى في الأزمة السياسية سنة 2011، واتهام المعارضة الكويتية الحكومة بالفساد والمحسوبية، ووجهت انتقادات لتدخل السعودية في الأزمة، بدعوى التوسّط بين الحكومة والمعارضة.

وأثار التدخل السعودي في الشؤون الداخلية الكويتية مخاوف بشأن استقلال الكويت، حيث اعتبرت المعارضة الكويتية أنّ هذا التدخل يهدف إلى الهيمنة على الكويت وقرارها السيادي.

وفي اندلاع الأزمة الخليجية على خلفية تصريحات منسوبة لأمير قطر حول السعودية في وكالة الأنباء القطرية في يونيو 2017، وتاليًا قطع الروابط الدبلوماسية وسحب السفراء وفرض حصار بري وجوي على قطر، كانت السعودية ومعها حليفاتها: الامارات والبحرين وأيضًا مصر تتوقع التزام بقية دول مجلس التعاون بمقتضى العقوبات المفروضة على قطر، على الرغم من أنها غير معنيّة مباشرة بالأزمة المستجدة. وكانت الكويت من بين الدول التي أريد لها المشاركة في الحصار والمقاطعة ولكنها لم تفعل وأيضًا لدور الوساطة الذي كان يؤديه حينذاك أمير الكويت صباح الأحمد.

وفي 25 يناير 2018 زار وفد رياضي كويتي بقيادة وزير التجارة ووزير الشباب خالج الروضان قطر والتقى أميرها تميم آل ثاني، فأصدرت الخارجية السعودية في اليوم التالي بيانًا وصفت فيه الزيارة بأنها "مساس بالعلاقات بين الكويت والسعودية"، وتمّ استدعاء سفير الكويت في الرياض ثامر الصباح في مكتب الخارجية لإبلاغه "رفض واستهجان سلوك الوزير خالد الروضان في الدوحة، لأنه يخالف موقف الحكومة الكويتية المحايد من الأزمة، ولما يمثله من مساس بالعلاقات الأخوية الحميمة والمتميزة بين البلدين الشقيقين". بل إن البيان برّر الإساءة التي وجهّها رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياض تركي آل الشيخ، المقرّب من محمد بن سلمان، إلى الوزير الروضان بوصفه إياه بـ "المرتزق"، و"الخائن" وقال بأن ذلك "لا يتجاوز المألوف في المجال الرياضي، وطبيعة هامش الجرأة فيه بعيدًا عن السياسة والبروتوكولات المتصلة

بها". في المقابل، نقلت مصادر لقناة (العربي الجديد) القطرية بأن الخارجية الكويتية استدعت السفير السعودي في الكويت، عبدالعزيز الفايز، "ووبخته" على تصرفات آل الشيخ.

وكان الوزير الكويتي خالد الروضان قد ردّ على آل الشيخ في (منتدى الثروة البشرية) الذي أقامته مؤسسة "نقاط" للتقدم الثقافي في 25 يناير 2018، مستشهدًا ببيتين للإمام الشافعي:

قالوا سكتَّ وقد خوصمت قلتُ لهم

إن الجواب لباب الشر مفتاحٌ

والصمت عن جاهل أو أحمق شرفٌ

وفيه أيضًا لصون العرض إصلاحٌ

كما صدر رد رسمي من الحكومة الكويتية على لسان نائب وزير الخارجية خالد الجارالله على إساءة آل الشيخ وعبّرت عن أسفها لهذه الإساءة الموجّهة لأحد أعضاء الحكومة الكويتية، وفقاً لوكالة الأنباء الكويتية "كونا". وقال الجارالله:"نؤكّد رفضنا واستهجاننا لتلك الإساءة لما تمثله من مساس بالعلاقات الأخوية الحميمة والمتميزة بين البلدين الشقيقين".

وما كادت تطوى صفحة الإساءة السعودية للكويتية، حتى فتحت صفحة أخرى بعد تغريدة غاضبة من الناشط والصحافي الكويتي المعروف حامد تركي بويابس رئيس تحرير صحيفة (الشعب) المحلية، حيث نشر مقاطع فيديو لمنتجات كويتية مدعومة مثل الحليب والرز في أسواق سعودية وخليجية ما يشكل ضررًا بالاقتصاد الكويتي واتهم موظفي الجمارك السعودية على الحدود مع الكويت بتهريب منتجات الشركة الكويتية للتموين مع أنها مخصصّة للسوق المحلية وليست للتصدير. وكانت تغريدة بويابس ضد وزير الداخلية السعودي عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود في 15 يوليو 2023 تعد الأشد صراحة في نقدها لمسؤول سعودي رفيع المستوى، حيث خاطبه قائلًا: "أنت بالنسبة لي نكرة

ولا أتشرف بمعرفتك! الذي أعرفهُ يقينًا أن مرتزقة من موظفي جمارك وطنك يُتاجرون بقوت شعب الكويت عبر تهريب رخيص! تفضل.. شاهد معي كيف يتم السماح لتهريب كل هذا القُبح الرخيص لنعم الكويت عليكم". وعرض مقطع فيديو يوضح الاعلان عن منتجي الحليب والرز الكويتيين المدعومين مرفقًا بأرقام هواتف لمن يريد الشراء داخل السعودية.

وأثارت التغريدة سجالًا واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي، وتسببت في توتر العلاقات الكويتية السعودية، واضطرت الداخلية الكويتية للتغريد على حسابها على تويتر وقالت بأنها: "لا تقبل الإساءة وتتعامل بحزم مع كل من تسول له نفسه المساس بالعلاقة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة". وأضافت بأنه "تمّ إحالة الواقعة إلى جهة الاختصاص وذلك لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحقه من قبل الجهات المعنية". وعلق الأمير عبد الرحمن بن مساعد آل سعود على التغريدة دافع عن عبد العزيز بن سعود بن نايف ووصف بويابس بالكلب "قولوا لنباح رابض له على سفح أعلى الجبل ما يوصله لجّة النّبح!".

ومع أن النيابة العامة الكويتية أصدرت أمرًا في 16 يوليو 2023 بسجن بويابس مدة ثلاثة أسابيع لاتّهامه بالقيام بعمل عدائي ضد المملكة السعودية، إلا أن العقوبة لم تكن مرضية بالنسبة إلى الشقيقة الكبرى، وفي الوقت نفسه لم تكن رادعة، من وجهة نظرها، بل عدّت بمثابة "مجاملة رخيصة"، قياسًا إلى أحكام أخرى صادرة عن النيابة العامة بحق ناشطين كويتيين وجهّوا انتقادات للسعودية على خلفية ضلوعها في قيادة الثورة المضادة في البحرين في مارس 2014 وشن عدوان سافر على اليمن في مارس 2015 ومن بينهم النائب السابق والناشط الحقوقي عبد الحميد دشتي الذي صدرت بحقه أحكام بالسجن تربو عن ستين عام، بتمة الإساءة الى السعودية.

ومنذ تولي مشعل الأحمد الجابر الصباح في 16 ديسمبر 2023 إمارة الكويت خلفًا للأمير نوّاف الأحمد دخلت العلاقات الكويتية السعودية مرحلة جديدة، فيما عبّر ناشطون كويتيون عن القلق على ديمقراطية الكويت، خصوصًا بعد تلاوة

الأمير الجديد خطاب أداء القسم الدستوري بمجلس الأمة، حيث كشف لأول مرة عن خلافات بينه وبين الأمير السابق وقال: " لم نخالف الأمير الراحل في القرارات والتعليمات التي أمر بها رغم عدم قناعتنا ببعضها لأن طاعته من طاعة الله". بل حمل على سياسات الأمير الراحل في تعطّل مسار الإصلاح وقال: "أكدنا في خطاباتنا السابقة أنّ هناك استحقاقات وطنية ينبغي القيام بها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الوطن والمواطنين وبالتالي لم نلمس أي تغيير أو تصحيح للمسار بل وصل الأمر إلى أبعد من ذلك عندما تعاونت السلطتان التشريعية والتنفيذية واجتمعت كلمتهما على الإضرار بمصالح البلاد والعباد وما حصل من تعيينات ونقل في بعض الوظائف والمناصب والتي لا تتفق مع أبسط معايير العدالة والإنصاف وما حصل كذلك في ملف الجنسية من تغيير للهوية الكويتية وما حصل في ملف العفو وما ترتب عليه من تداعيات وما حصل من تسابق لملف رد الإعتبار لإقراره لهو خير شاهد ودليل على مدى الإضرار بمصالح البلاد ومكتسباته الوطنية وما يزيد من الحزن والألم سكوت أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية عن هذا العبث المبرمج لهذه الملفات وغيرها ما أسبغ عليها صفة الشرعية وكأن الأمر أصبح بهذا السكوت يمثل صفقة تبادل المصالح والمنافع بين السلطتين على حساب مصالح الوطن والمواطنين..".

نبّه خطاب القسم للأمير الجديد بلغته الصارمة إلى النهج السعودي الذي ابتدعه سلمان وما عرف بـ "سياسة الحزم والعزم"، ايذانًا بدخول الكويت مرحلة انقلابية على الطريقة السعودية بإزالة تركة الماضي، وتشديد القبضة على مفاصل السلطة والانتقال من نموذج الأوليغارشية العائلية إلى الأوتوقراطية الصارمة. يشار إلى أن الامير مشعل كان قد تولى ملفي الامن والدفاع في بلاده لسنوات طويلة قبل أن يصبح وليًا للعهد في العام 2020.

يجدر لفت الإنتباه إلى أن أول زيارة خارجية للأمير مشعل بعد توليه الحكم كانت إلى السعودية في 30 يناير 2024، ولها دلالة واضحة على أولويات الأمير في المرحلة المقبلة من خلال التأكيد على العلاقة الوثيقة التي تربطه بالملك سلمان

الذي على الرغم من احتجابه عن استقبال قادة الدول الأخرى التي تزور المملكة، فإنه أصرّ على استقبال ضيفه الكويتي بحفاوة بالغة.

اصطحب أمير الكويت معه وفدًا رفيع المستوى من أعضاء الأسرة الحاكمة من بينهم رئيسا مجلس الوزراء السابقان، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، والشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، بالإضافة إلى كبار المسؤولين في الديوان الأميري.

كان من أهداف الزيارة تفعيل دور مجلس التنسيق السعودي الكويتي الذي أعلن عن تأسيسه في يوليو 2018. بقي المجلس مجرد مشروع نظري، وأن زيارة مشعل الى الرياض كانت تهدف إلى تحويل المجلس التنسيقي الى واقع عملي بعد سنوات من التوتّر والتعثر في العلاقات على خلفية نزاعات حول المسائل الحدودية والنفطية، وأيضًا الاقتصادية التي تمثّل أولوية عليا بالنسبة إلى محمد بن سلمان.

وتبعث زيارة مشعل الى السعودية برسالة واضحة بأن علاقات بلاده مع الرياض لها أولوية قصوى، وأنه سوف يعمل على تعزيزها من خلال الأطر الدبلوماسية ومجلس التنسيق السعودي الكويتي.

وتفيد المعطيات، أن محمد بن سلمان كان يولي العلاقة مع الأمير الجديد إهتمامًا خاصًا منذ كان يتولى منصب ولي العهد، وكان يراهن على مرحلة يصل فيها مشعل الى قصر السيف في الكويت، وكان قد بعث برسالة خطيّة إليه في 26 أغسطس 2021، لتأكيد على العلاقة الوثيقة بينهما. وقد زار مشعل الرياض إبان توليه منصب ولي العهد في فبراير 2021 بدعوة خاصة من محمد بن سلمان لتنسيق المواقف الثنائية في قضايا النفط والاقتصاد والحدود. ويظهر الاهتمام السعودي الخاص بتولي مشعل الحكم في الكويت أن ابن سلمان لم يكن على وفاق مع الأميرين السابقين صباح ونوّاف، وأن تعزيز العلاقة مع مشعل ضروري لإزالة الانسداد أمام طموحات ابن سلمان النفطية والغازية والتي تتطلب تنازلًا كويتيًا..

إن ما يجعل محمد بن سلمان شديد الاهتمام ببناء علاقة استثنائية بالقيادة الكويتية الجديدة وعينه على هيئة الاستثمار الكويتية، وهي من أعرق الصناديق السيادية الخليجية برأسمال يتجاوز 737 مليار دولار، وتحتل المرتبة الثالثة بعد الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي (1.4 تريليون دولار) ومؤسسة الاستثمار الصينية (1.2 تريليون دولار). فابن سلمان الذي يواجه مشكلة تمويلية، يجد في "المال" الكويتي أحد روافد التمويل الرئيسية لمشاريعه المتعثّرة.

إن الإعلان عن حوافز سعودية للتجّار الكويتيين تأتي في سياق زيادة الاستثمارات الأجنبية بعد عزوف المستثمرين الأوروبيين والأميركيين عن الدخول في سوق السعودية بعد تقارير عن تعثّر أو فشل مشاريع استثمارية داخل المملكة. وما قيل عن استثمارات كويتية تتجاوز 9 مليارات دولار في الأسواق السعودية لم تكن مرتبطة برؤية 2030 بل تعود الى سنوات خلت وهي في الغالب لمواطنين مزدوجي الجنسية.

وقد ذكرت وكالة بلومبيرغ في 4 إبريل 2024 بأن السعودية التي تستهلك أموالها تسعى جاهدة لجذب المزيد من الأموال الأجنبية، ونقلت عن مصادر مطلعة بانها طلبت من جارتها الصغيرة الكويت، تمويلًا يزيد عن 16 مليار دولار لمشاريع من بينها نيوم في الآونة الأخيرة هذا العام.

وكانت الكويت قد استضافت في 13 فبراير 2023 أول فعالية خارجية لمنتدى "استثمر في السعودية" الذي أقامته وزارة الاستثمار السعودية بهدف تشجيع رجال المال والأعمال والشركات الكويتية على الاستثمار في مشاريع ابن سلمان المتعثّرة. وشارك وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح في المنتدى واستعرض القطاعات المهيأة لاستقبال رؤوس الأموال الكويتية خلال الفترة المقبلة.

ونقلت صحيفة "القبس" الكويتية في 9 ديسمبر 2021 عن مصاد مطلعة أن إجمالي استثمارات الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في المملكة السعودية تجاوزت ملياري دولار أميركي، موزعة على عدة قطاعات ما بين أسهم مدرجة

وغير مدرجة واستثمارات أخرى. ولكن مستوى طموح ابن سلمان يتجاوز هذا الرقم بكثير، فهو يتطلع الى ما يشبه المصاهرة بين "رؤية 2030" السعودية ونظيرتها الكويتية، والهدف واضح، فنضوب منابع المال في المملكة لا يعوّضه سوى مال الأقربين، لا سيما وأن الإمارات وقطر، وبالرغم من حيازتهما على صندوقين سياديين وازنين، ولكنّهما باتا في موقع آخر، إما منافس مثل الإمارات أو خصم مثل قطر، فيما لا تملك سلطنة عمان والبحرين ما تجودان به على إبن سلمان لانقاذ مشاريعه، وتبقى الكويت الوعاء المالي الماكن الذي يراهن على أن يغترف منه حد الشبع. ويراهن ابن سلمان على حلفاء له في الكويت، من تجار ورجال أعمال لتسهيل مرور، أو بالأحرى توجيه، الأموال الكويتية الى السوق السعودية بدلًا من الأسواق الأخرى شرقًا أو غربًا. ولدى الكويت تجربة قديمة في التعامل مع الفرص الاستثمارية وحساب الأرباح والخسائر والأخطار، وإن تفاؤل ابن سلمان باقناع الكويت بضخ أموالها في مشاريعه قد يؤول الى خيبة أمل، لأنه سوف يتفاجأ بحقائق أخرى غير منظورة تحجبها "الغطرسة" والحسابات الخاطئة.

يبقى، أن ما يظهر على سطح العلاقات السعودية الكويتية ليس متطابقًا بالضرورة مع حقائق يسعى الجانبان إلى إبقائها قيد الكتمان. إن دبلوماسية المجاملات القبلية المتبادلة التي حكمت العلاقات الثنائية سوف تبقى العاصم من انفجارها، حتى مع اعتمار النفوس بالخلافات المتراكمة والمزمنة، ولكن في زمن الحماقات تكون العواقب كارثية.

# انتهى ...